الأنباء
الاحد 30 نوفمبر 2014

«النصرة» أعلنت وقف عملية إعدام البزال ملاقاة لتحرك الحكومة

الحكومة اللبنانية للتفاوض مع «داعش» و«النصرة» لتحرير عسكرييها وتكليف الشيخ الحجيري يثير غضب بعض أوساط 8 آذار

بيروت ـ عمر حبنجر

تقدمت قضية المخطوفين من العسكريين لدى «داعش» و«النصرة»، الاهتمامات اللبنانية امس، مع إعلان الحكومة اللبنانية عزمها التفاوض مباشرة مع جبهة النصرة من اجل المقايضة عليهم، وهذا يحصل لأول مرة. فبعد ليلة حامية من التهديد والوعيد بإعدام احد العسكريين علي البزال، سبقها نهار ساخن تخلله عراك مباشر بين أهالي المخطوفين والقوى الأمنية بلغ حد المطالبة باستقالة وزير الداخلية نهاد المشنوق، ورد المشنوق بأنه لن يسمح بقطع طريق بعد اليوم، استقرت الصورة عند فجر امس، على إعلان النصرة تأجيل عملية تنفيذ الإعدام مقابل تأكيد الحكومة على سعيها الجاد والحثيث لحل هذا الموضوع عبر التفاوض الجدي المباشر والفوري مع الخاطفين، مما طرح علامات استفهام حول دور المدير العام للأمين العام اللواء عباس إبراهيم والوساطة القطرية وتاليا التركية.

وتردد ان الشيخ مصطفى الحجيري أصر على البقاء في القلمون ولقاء امير جبهة النصرة ابومالك التل، بعدما اتصل الوزير وائل ابوفاعور باسم النائب وليد جنبلاط مشجعا اياه على البقاء في القلمون.

وأعلن الحجيري خلال مشاركته في اجتماع لفعاليات عرسالية، انه تواصل مع وزير الصحة وائل أبوفاعور وان الوقت ليس للكلام، رافضا الرد على سؤال عما اذا عاد وتواصل مع النصرة، وقال: لا أريد الخوض في التفاصيل والله يقدرنا على القيام بشيء ونعمل ما في وسعنا سواء كلفنا ام لا للإفراج عن العسكريين.

في هذا الوقت، أبلغ الجانب القطري المدير العام اللواء ابراهيم ان الموفد القطري في طريقه الى بيروت لاستئناف التواصل مع الخاطفين.

وقالت والدة الجندي علي البزال: أرسلوا لي صورة ابني والسكين على عنقه، طيب هذا عسكري، وانا شو طالع بايدي اعمله، اللي بقدر قوله للشيخ مصطفى الحجيري، انه علي ورفاقه أمانة برقبته وهو قادر يحفظهم اكثر من الدولة.

فريق الثامن من آذار حث الحكومة على رفض التهديدات ودعمت موقف الوزير المشنوق بعدم الاستسلام لمزاج الخاطفين او وضع البلد بتصرفهم.

وشن الإعلامي سالم زهران، المحسوب على هذا الفريق حملة على الشيخ الحجيري الملقب بأبي طاقية، ووصفه بالمطلوب الى القضاء، مستغربا كيف تكلفه الحكومة التفاوض باسمها مع النصرة، وهو الذي شوهد وهو يقبل يد ابومالك التل، زعيم النصرة، عند اصطحابه شقيقه العسكري المخطوف جورج خوري، وتدعى ماري مخايل الخوري، بتوصية من النائب هادي حبيش، عبر الوزير اشرف ريفي.

لكن ماري خوري دخلت على الخط نافية هذه الواقعة، بيد ان زهران اصر ناسبا الأمر الى شقيقها الجندي داني، الذي قال زهران انه تقدم بشهادة رسمية حول هذه الواقعة.

وقال زهران ان ابومالك التل لا يريد الإفراج عن جومانة حميد، التي اعتقلت بينما كانت تقود سيارة مفخخة، بل يريد محمد علي ابراهيم الأطرش المسؤول عن تفخيخ السيارات في منطقة عرسال.

وتعكس آراء زهران لقناة «الجديد» موقف الاستياء الذي تشعر به قوى 8 آذار من قرار الحكومة خوض مفاوضات مباشرة مع النصرة وعبر الشيخ الحجيري بالذات، علما أن حكومة الرئيس تمام سلام ما كانت لتتجه في هذا المسار لولا سابقة المقايضة التي أجراها حزب الله مع النصرة بشكل مباشر، وتحريره أحد عناصر عماد عياد مقابل اطلاقه عنصرين من النصرة.

وكان جنبلاط اعتبر في تغريده على تويتر ان الدولة تفقد اعصابها تجاه عائلات المعتقلين بدل التفاوض الجدي، مشيرا الى ان هذا التصرف معيب بحق العائلات المفجوعة حول مصير ابنائها، وقال هؤلاء لا يملكون الا قميصا على صدورهم، وأما الغير فيقفل الطرق بالمواكب الامنية الحقيقية والوهمية، فبعض التواضع يا اصحاب المعالي.

بدوره أدان وزير الاعلام رمزي جريج ما تعرض له الاعلاميون اثناء تغطيتهم لاعتصام الاهالي على يد الأجهزة الأمنية.

وقد كشف هذا التطور عن تباين عميق داخل الحكومة، فوزير الداخلية نهاد المشنوق يقرر منع قطع الطرق من قبل الاهالي، ووزير الصحة وائل أبوفاعور يعترض على قرار زميله، علما ان اهالي المخطوفين اقاموا «حاجز محبة» على طريق الصيفي ـ وسط بيروت أمس وقدموا الورود لرجال الأمن الذين تواجهوا معهم امس الاول.

نائب الامين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم قال ان كل الكلام عن مسؤولية حزب الله في عدم التبادل مع المخطوفين من العسكريين هو تجن لا اخلاقي ويجافي الحقيقة تماما ومحاولة للعب على مشاعر اهالي العسكريين لأغراض سياسية.

على الصعيد السياسي، مازالت الاطلالة الاعلامية للرئيس سعد الحريري محور الاتصالات السياسية، اضيف اليها امس موقف لحاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة الذي قال بعد زيارة له إلى مفتي الجمهورية الشيخ عبداللطيف دريان امس وردا على سؤال حول ما اذا كان مرشحا لرئاسة الجمهورية حيث قال: انا حاكم مصرف لبنان، وهنا انا بهذه الصفة بحيث لم ينف او يؤكد.

وردا على سؤال آخر حول مدى تأثر الوضع الاقتصادي بالفراغ الرئاسي قال: ان اكتمال التركيبة الدستورية تعطي الثقة للمستثمرين، وانتخاب رئيس الجمهورية اشارة واضحة على التوافق السياسي لنمو اقتصادي.

بالنسبة لمبادرة الرئيس الحريري الاخيرة، لاحظت اوساط الرئيس بري لـ«الأنباء» ان حزب الله لم يعلق على كلام الرئيس الحريري الذي استبعد التوافق حول ترشيح العماد ميشال عون للرئاسة والدعوة في المقابل الى البحث عن مرشح توافقي تحت عنوان احترام الدستور.

لكن هذه الاوساط واثقة من ان الحزب سيرحب قولا وفعلا بحوار يخفف التوتر ويريح الوضع الداخلي.

الاوساط عينها وصفت قرار المجلس الدستوري برد الطعن الذي تقدم به نواب الكتلة العونية بالمنطقي والدستوري والمانع حكما للفراغ التشريعي.

في حين اعتبر العماد عون هذا القرار خاطئا وغير مبرر، وقال: ليس سهلا ان تقول لشخص اريد ان اتكلم معك حول طريقة اقصائك، هذه قلة تهذيب ووقاحة.

واضاف: انا مؤتمن على التمثيل المسيحي، في المرة الماضية اعتبر نفسي اني خنتهم ولن اخونهم مرة اخرى.

بدوره، كشف التيار الوطني الحر عن موقف مماثل من الحوار المطروح بين تيار المستقبل وحزب الله من خلال وصفه بـ«الحوار الملغوم» كما جاء في مقدمة نشرة القناة البرتقالية التي اضافت قائلة انه حوار غير مشروط لكنه مليء بالمطالب والمطبات.

الرئيس نبيه بري وصف موقف الرئيس الحريري بالجيد، واعتبر ان الافكار الحوارية التي طرحها الحريري واقعية، لاسيما لجهة وجوب احتواء الفتنة المذهبية وهذا ما يريده ايضا السيد حسن نصرالله، وأوضح ان الحوار يملك فرصا للنجاح لأنه سيتناول مسائل قابلة للأخذ والعطاء.

وكشف بري ان عجلة الحوار ستنطلق في الاسبوع المقبل عبر نادر الحريري ممثلا الرئيس سعد الحريري، والحاج حسن خليل المعاون السياسي للسيد حسن نصرالله، وهو ما كانت اشارت اليه «الأنباء» في حينه.من جهته، قال النائب جمال الجراح بعد لقائه د.سمير جعجع ان موقف الرئيس سعد الحريري من الحوار مستمد من منارة الرئيس الشهيد رفيق الحريري في الحفاظ على لبنان واستقراره والعيش المشترك، وانه في ظل التوتر السني ـ الشيعي الذي بلغ مستويات عالية كان لابد من حركة استيعابية، وقال: نحن على تواصل دائم مع حلفائنا في 14 آذار، واضاف ان الحريري وضع عنوانين لهذا الحوار: اولا رئاسة الجمهورية، وثانيا الاستقرار اللبناني، وكرر قول الرئيس سعد الحريري من ان اهم هبة تقدمها ايران للبنان سحب حزب الله من سورية، وقال ان ايران تستخدم كل اوراق الضغط بدءا من الفراغ الرئاسي مرورا بالسلاح المنتشر وصولا الى التدخل في سورية.

رئيس مجلس الوزراء تمام سلام والرئيس فؤاد السنيورة خلال قص شريط افتتاح معرض الكتاب في بيروت أمس (محمود الطويل)

جنبلاط ينتقد التعرض لعائلات العسكريين المخطوفين

حاكم مصرف لبنان في دار الفتوى لا ينفي ترشحه للرئاسة أو يؤكد

أوساط بري لـ «الأنباء»: حزب الله لم يعلق على عدم التوافق على عون

مصدر في 8 آذار لـ «الأنباء»: الاتفاق على قانون الانتخابات مدخل لحوار «حزب الله» و«المستقبل»

بيروت ـ داود رمال

لم يستبعد مصدر مقرب من قوى 8 آذار ان يكون من اولى نتائج الحوار المرتقب بين قطبي الانقسام السياسي في لبنان تيار المستقبل وحزب الله الاتفاق على قانون جديد للانتخابات النيابية يراعي الى حد كبير الهواجس والمطالب المسيحية ويفتح باب الطمأنينة للبحث في ملفات اخرى.

وقال المصدر لـ «الأنباء» ان التمديد الاول للمجلس النيابي حصل نتيجة عدم الاتفاق على قانون جديد للانتخاب يكون عادلا ومنصفا، اي ان التمديد كان بقرار سياسي على اساس ان يتم خلال المدة التي مدد للمجلس النيابي اقرار القانون الموعود، لكن مر وقت التمديد الاول من دون اقرار القانون الانتخابي.

ويضيف المصدر ان التمديد الثاني جاء نتيجة ازدياد التعقيدات المانعة لاجراء الانتخابات مع بروز موقف لفريق سياسي اساسي رافض لاجراء الانتخابات في ظل الظروف الحالية، اذ تداخل الامن مع السياسي مع القانوني، مما ادى معنويا وتقنيا وسياسيا الى تعذر اتمام العملية الانتخابية.

ويوضح المصدر انه احتراما للرأي العام ولاعطاء مصداقية للحوار يجب الدفع باتجاه ان تنهي لجنة الانتخابات عملها خلال شهرين على ابعد مدى، ومن ثم تتم دعوة الهيئة العامة للمجلس النيابي لاقرار قانون انتخابات سواء اتفقت اللجنة على صيغة ام لم تتفق، واذا تعذر الاتفاق حتى داخل الهيئة العامة لا مانع من وضع مبادئ للقانون الانتخابي وطرحها على الاستفتاء الشعبي.

ويؤكد المصدر انه بالامكان تأخير ساعة الحقيقة ولا يمكن منع الوصول الى الحقيقة، وفي نهاية المطاف لابد من اعتماد النسبية الشاملة تحقيقا لسلامة التمثيل، واعتمادها يعني ان هناك اكثر من عشر كتل نيابية اساسية ستتشكل بدل الانقسام الحاد القائم راهنا بين كتلتين وحينها نمنع حصول ازمات حكومية ورئاسية وغيرها.

واعتبر المصدر ان موضوع رئاسة الجمهورية معقد وجزء منه داخلي، واذا بذل جهد حيوي يمكن ان يؤدي الى انتخاب رئيس، والازمة في انتاج الرئيس تكمن اصلاح عند المعارضة اذا اتفقوا صارت الادارة داخلية واذا استمروا في الخلاف فسيأتي الخارج ليفرض اسما.

أخبار وأسرار لبنانية

● **خرق نيابي لمقاطعة بكركي:** خرقت زيارة النائب سامي الجميل للبطريرك بشارة الراعي المقاطعة النيابية لبكركي استياء من مواقفها التصعيدية ضد التمديد، واكد الجميل ان الهم الوحيد هو ان يكون المسيحيون يدا واحدة للمحافظة على لبنان ولتحقيق قانون انتخابي عادل.
واوضحت مصادر بكركي ان اللقاء ركز على قانون الانتخاب، خصوصا ان النائب سامي الجميل عضو في لجنة درس قانون الانتخاب، كاشفة ان الراعي يضع ثلاثة خطوط حمر في القانون وهي: المساواة، المناصفة، وحسن التمثيل، وهذه الامور ناقشها مع الجميل الذي ابدها واكد انه يعمل من وحيها. ولفتت المصادر الى ان بكركي يهمها اقرار قانون يحترم هذه المبادئ، لكنها لا تدخل في التفاصيل التقنية، مثل النسبي او الاكثري او المختلط، فهذا شأن النواب، واكدت ان كلام الراعي عن عدم استقباله النواب، ليس اغلاقا للباب امام احد بل لانه سئم الكلام والتصاريح، واذا كان هناك نية للحوار فأهلا وسهلا بالجميع، ومن هذا المنطلق زار الجميل بكركي، لان مناقشات لجنة قانون الانتخاب على نار حامية.

● **جلسات دردشة:** ترى مصادر نيابية في الاجتماعات المتجددة للجنة النيابية المكلفة باعداد قانون الانتخاب جلسات دردشة لا اكثر، ولن يكون الوضع افضل حالا حين يصل المتخاصمون الى ساحة الهيئة العامة، برأيها «لا احد مستعدا لمنح الآخر الاكثرية النيابية، ومن اجل ماذا؟».

● **حوار بين الكتائب وحزب الله:** تكشف مصادر عن حوار بين الكتائب وحزب الله، والمحاولة الاولى قام بها النائب ايلي ماروني الذي التقى النائب محمد رعد في مبنى مكاتب نواب حزب الله في الضاحية الجنوبية، اما المتابعة فكانت بين الوزير سجعان القزي والنائب علي فياض، وقد عقدا لهذه الغاية لقاءات عدة.

اعتبر أن التدخل السياسي في لبنان يفسد كل القضايا

غاريوس لـ «الأنباء»: فرنسا وراء الملف الرباعي ضد عون

بيروت ـ احمد منصور

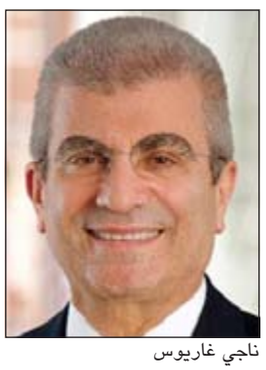

ناجي غاريوس

أعرب عضو تكتل «التغيير والاصلاح» النائب ناجي غاريوس عن امله في دخول حزب الله وتيار المستقبل في حوار جدي وعلى طريقة صحيحة، مشيرا الى ان هذين الطرفين يمثلان اغلبية الشعب اللبناني، مشددا على ضرورة واهمية التلاقي والتعاون والعمل على كل ما يجمع اللبنانيين، لافتا الى ان تباعد اللبنانيين عن بعضهم بعضا يوسع فجوة الخلاف ويفاقم الازمات، مستبعدا حصول حلف رباعي، ورأى ان البعض يتخوف من ان يكون الحوار بين المكونين الاساسيين (السنة والشيعة) مقدمة لتشكيل حلف رباعي من جديد على شاكلة الحلف الذي شكل في العام 2005، والذي كانت تدعمه آنذاك فرنسا، لقطع الطريق على العماد ميشال عون الذي كان عائدا الى لبنان، معتبرا ان فرنسا عملت المستحيل لمنع عون من العودة الى لبنان.

وقال غاريوس في تصريح لـ«الأنباء»: لا الموازنة ولا التيار الوطني الحر يمكنهم بناء دولة وحدهم، بل من خلال التعاون مع جميع الخيرين في لبنان، وهذا الامر يتطلب سنوات طويلة وليس في سنة او سنتين بسبب هذا الفساد الموجود، علينا محاسبة جميع السياسيين بسبب الوضع الذي وصلنا له، داعيا الى «ابعاد القضاء عن التدخلات ليتمكن من القيام بعمله على اكمل وجه»، منتقدا بشدة السفارات في لبنان التي «لا تتحدث عن هذه الامور في لبنان»، معتبرا ان الدول الاجنبية والعربية لديها مصالح على ضهر الفساد في لبنان، وتحديدا على ضهر الشعب اللبناني والارادة اللبنانية، مشيرا الى ان الوضع في لبنان بات خطيرا ولم يعد يحتمل بسبب السياسات المتبعة.

وحول الطعن الذي تقدم به نواب التكتل رفضا للتمديد للمجلس النيابي قال غاريوس: لقد تذرع المجلس الدستوري برفض الطعن لانه قد يحصل ازمة دستورية وشغور في المجلس النيابي، المجلس الدستوري وظيفته دستورية وتصحيح الاخطاء التي تحصل في مجلس النواب، لقد كان عليه ان ينظر الى الموضوع بشكل انه اذا قبل الطعن، على الحكومة الدعوة الى اجراء انتخابات نيابية، فالحكومة مازالت موجودة، ولماذا نلغي صلاحياتها، ولكن يبدو انهم يخافون من نتائج الانتخابات، فكل بلدان العالم عند حصول اي اشكال يكون التوجه الى الانتخابات للعودة الى ارادة الشعب، ولكن للاسف في لبنان ان الشعب بالنسبة للسياسيين ليس له قيمة، وليس للمجلس الدستوري ان يتحجج بحصول فراغ، ليس هناك من فراغ مادام هناك شعب، ومادام الشعب موجودا الفراغ غير موجود.

واضاف: ان التدخل السياسي السافر في لبنان على كل الصعد هو السبب المباشر وراء الفساد في السياسة والامن والتجارة والادارة والدواء والغذاء، هناك جهات وسياسيون يغطون الفساد، وهذا ما بدا واضحا من خلال تصريحات احد السياسيين من انه رفع الغطاء عن فلان ووضعه على علان.

الخبير الدستوري يؤكد أن القانون المختلط لا يلغي المحادل الانتخابية ولا يؤمن التمثيل الصحيح للبنانيين

حنين لـ «الأنباء»: تشكيل لجنة مناقشة قانون الانتخاب إجراء سياسي

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى الخبير الدستوري النائب السابق د.صلاح حنين ان عملية تعيين لجنة نيابية لمناقشة قانون الانتخاب، هي إجراء سياسي لا يتماشى مع المبدأ القائل بوجود لجان نيابية مخصصة لدراسة المشاريع، إذ كان يفترض في لجنة الإدارة والعدل ان تتسلم هي ملف قانون الانتخاب لكونها اللجنة الوحيدة المخولة بدراسته، على ان يترك الخيار لرئيسها إما ان يبادر الى تعيين لجنة فرعية من أعضاء لجنته لإبداء تصورها ومن ثم إعادته الى اللجنة الأم أي (الإدارة والعدل)، وأما ان يبقيه على طاولة الأخيرة لإنجاز الدراسة المطلوبة، ما يعني من وجهة نظر حنين ان اللجنة الحالية لدراسة قانون الانتخاب وإن كانت لا تشكل خرقا للدستور والنظام الداخلي، إلا انها تبقى غير منطقية وتتعارض مع أسس تشكيل اللجان النيابية.

وتساءل حنين في تصريح لـ «الأنباء» عن سبب اللجوء دائما الى تشكيل لجان رديفة للجان النيابية الأصلية، والقفز بشكل غير مبرر فوق الأصول والمبادئ، مستبعدا ردا على سؤال، ان يكون السبب هو إشراك جميع القوى السياسية في دراسة القانون، لاسيما ان أعضاء الإدارة والعدل يتوزعون على جميع الكتل النيابية ويمثلون كل الآراء والتوجهات السياسية والحزبية والطائفية، إضافة الى ان كل نائب في المجلس حتى وإن كان لا ينتمي الى لجنة الإدارة والعدل، يحق له المشاركة في الاجتماعات المخصصة لدراسة القانون إنما دون التصويت عليه، باختصار، يعتبر حنين ان اللجنة المكلفة بدراسة قانون الانتخاب هي إجراء سياسي وسياسي فقط.

في سياق منفصل، وعن رأيه في القانون المختلط، لفت حنين الى ان لهذا النوع من القوانين على صحته ودستوريته، أسبابا توجب اعتماده غير متوافرة في لبنان، مشيرا على سبيل المثال الى ان دولة ألمانيا اعتمدت المزاوجة بين النسبية والأكثرية في قانون الانتخاب، بعد سقوط حائط برلين ومن أجل ديموقراطية أكبر، وذلك لتمكين ما كان يسمى بألمانيا الشرقية في زمن الاتحاد السوفييتي، من اللحاق بالتطور الديموقراطي والسياسي والمالي والاقتصادي الذي كانت تتنعم به ألمانيا الغربية، والأهم هو لمنع أحزاب الأخيرة من احتكار مقاعد المجلس النيابي في ألمانيا الموحدة، ما يعني ان اعتماد القانون المختلط يعطي فرصة للتساوي في التمثيل النيابي، إلا ان الوضع اللبناني يختلف جذريا عن الوضع الألماني، إذ لا يمكن اعتماد قانون انتخاب فيه، سوى إما قانون الدائرة الفردية وإما القضاء دائرة انتخابية على قاعدة one man one vote، أي كل ناخب ينتخب مرشحا واحدا فقط، وذلك لاعتباره انه سواء تم اعتماد القانون الأكثري أم القانون النسبي أم قانون المزاوجة بينهما، المحادل الانتخابية تحدل أصوات الناخبين وكأنها لم تسقط في صناديق الاقتراع ما يعني عمليا انتخابات على مقاس الأقوياء فقط، وغياب التمثيل العادل والصحيح.على صعيد آخر، وعن ملف الطعن بقانون التمديد أمام المجلس الدستوري، لفت حنين الى انه وبغض النظر عن عدم دستورية وشرعية المجلس النيابي الحالي، وبغض النظر عن عدم أحقيته في التشريع ودراسة قوانين انتخاب وغيرها في ظل الفراغ في موقع رئاسة الجمهورية، فإن المجلس الدستوري عندما يتسلم طعنا بقانون، عليه ان يتخذ قبل كل شيء قرارا إما بتعليق القانون المطعون به وإما التواصل به قبل البت بدستوريته او عدمها، اما وقد استثنى المجلس هذا الإجراء، يعني انه أقر التواصل بقانون التمديد الى حين البت بقبول الطعن او رفضه، مستدركا ردا على سؤال بأن عدم تعليق المجلس الدستوري لقانون التمديد لا يعني إطلاقا انه اعتراف منه بدستورية المجلس النيابي الذي سيبقى معرضا للسقوط حتى صدور قرار المجلس الدستوري بالطعن.

مشكلة النازحين بين مأزق التمويل الدولي وضعف الإمكانيات اللبنانية

بيروت: يتوجه رئيس الحكومة تمام سلام الى أوروبا لإثارة قضية النازحين السوريين التي استنزفت قدرات لبنان الى حد دفع بحكومته الى أن تتخذ قرارا بالتوقف عن استقبال أي نازح سوري إلا في حالات إنسانية محددة.

وكانت التوقعات اللبنانية استعرت بالتفاؤل قبيل انعقاد مؤتمر برلين حول «وضع النازحين السوريين» الذي دعت إليه الدول الغربية، لكن حسابات حقل بيروت اختلفت عن حسابات بيدر برلين. فالأطراف الغربية التي حضرت المؤتمر لم تصدر أي إشارات تفيد بتغيير سياسة التقشف المالي التي تعتمدها، حتى إن قيمة المساعدات التي وعدت لبنان بها، لا تتجاوز 76 مليون دولار، بينما يحتاج لبنان الى 5,2 مليارات دولار لتمويل كلفة استقبال النازحين.

وحسب خبير اقتصادي لا توجد آفاق لحل مأزق التمويل. فالمجتمع الدولي يبدو كأنه تراجع عن تقديم المساعدات والدعم للهيئات والجمعيات الناشطة مع النازحين، وكذلك للحكومة، مقارنة بالإغداق المالي والعيني في المراحل الأولى من الأزمة السورية. كما أرغم الشح المالي مفوضية اللاجئين في الأمم المتحدة وهيئات دولية ومحلية مختلفة التي توزع المساعدات وفق لوائح محددة، على تقليص أعداد النازحين المسجلين على هذه اللوائح بنسبة 30٪، حيث أبقي على الأكثر فقرا فيهم.

وقال الخبير: إن قرار الحكومة اللبنانية بالتوقف عن استقبال النازحين يعكس إجماعا على أن الحكومة والمجتمعات المحلية المضيفة في مختلف أنحاء البلاد، لم تعد قادرة على تحمل أعباء الخدمات الحيوية التي تحتاجها العائلات النازحة، إذ تقدر «كلفة النازحين السوريين المباشرة وغير المباشرة على لبنان بنحو 7,5 مليارات دولار خلال عامين»، وفق تصريح حاكم المصرف المركزي رياض سلامة.

يذكر انه جاء في بعض التقارير ان عدد النازحين السوريين بات يعادل ربع عدد اللبنانيين، وأن التحذيرات التي صدرت عن جهات مختلفة بأن الاقتصاد سيبدأ بالانهيار هي جدية للغاية، لأن المأزق الأساسي الذي يواجهه لبنان هو عدم كفاية التمويل.

وتؤدي الضغوط على قطاعات الكهرباء والاتصالات والماء والنقل والصحة والسكن والتعليم، الى تهالك البنى التحتية وتراجع الخدمات التي تقدمها هذه القطاعات للمستفيدين من اللبنانيين والمقيمين.